

جامعة الجزائر ابن خلدون - تيارت -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

## محاضرات مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر

المستوى سنة ثالثة ليسانس علوم سياسية

2020-2019

الدكتور: سعدي توفيق

### عنوان المحاضرة

السياسة التجارية وإدارة المديونية

#### تمهيد:

بالنسبة لدولة في حجم الجزائر ، وبناء على موقعها الاستراتيجي الذي يحدد لها معايير جغرافية سياسية ، يمكن القول أن السياسة التجارية وإدارة المديونية من المواضيع المهمة بمكان ، إذ ينتظر من خلال الآليات المنتهجة والمركزة تتعزز سيادة الدولة على اعتبار المراحل التي مر بها وتبعاً للخواص المذكورة آنفاً ، وعليه سوف نحاول تحليل محتوى هذا الطرح وذلك من خلال العناصر الآتية:

#### 1/انخفاض الموارد النفطية :

بعد أزمة 1986 التي سجلت انخفاض بل سقوط حر لأسعار النفط بدأ الحديث عن وجود أزمة اقتصادية في الجزائر ، الحقيقة أن هذه الأزمة بالأساس هي أزمة بديل عن النفط بمعنى غياب البديل الاقتصادي الذي يكن له أن يحل محل النفط بما يضمن تمويل الاستثمارات العمومية والحاجات القاعدية للمواطن ، فلقد تميز الاقتصاد الوطني وعرف بكونه اقتصاد ندرة ، بحيث كشفت تلك الندرة في تلك الفترة عن الدور الجوهري الذي يلعبه النفط وبالنتيجة من ذلك

كشفت عن خلل الاقتصاد الوطني وحالة تعرقل إمكانية صناعة صيرورته ، ونظر لخطورة الوضع قامت الدولة بجمل من الاجراءات بهدف تأمين احتياجات الدولة من الحاجات الضرورية ، كما تبنت إحلال الصادرات حل الواردات بغرض تنويع هيكل الصادرات الوطنية الذي يتميز بهيمنة القطاع المعروف أي قطاع المحروقات الذي كان يمثل 97.7% من مجمل الواردات ، في حين بقية القطاعات لم يتجاوز نطاق قدرتها نسبة 2.3 وهي نسبة ضعيفة جدا وغير قادرة تماما على مواجهة تقلبات السوق النفطية. وتتضح إجراءات الدولة من خلال العاصر الآتية:

## **2/استقلالية المؤسسات :**

بدا مع صدور القانون رقم 19/87 المعلق بالقطاع الفلاحي ، وتعزز بصدور القانون التوجيهي رقم 01/88 المعلق باستقلالية المؤسسات ، وموازة مع ذلك تحتم استقلالية الجارة الخارجية بما يكمل بناء القانون الذي رسمته بما ينسجم مع المغيرات الداخلية والخارجية إلي فرضها المحيط الدولي بكل أبعاده .

## **3/تحرير التجارة الخارجية :**

انتقلت وظيفة التبادل الخارجي م الدولة إلى المتعاملين الاقتصاديين الخواص، وذلك بإحلال الطابع التعاقدية بينهم محل الطابع التنظيمي، بمعنى الدولة نفسها ترتبط مع العالي بشروط تعاقدية تتخذ إحدى الصورتين عقود امتياز أو دفاتر شروط ، ولعله بهذا التصور خففت الدولة على نفسها الكثير من الأعباء ، بحيث مكنت الخواص والمتعاملين من خلق التنويع في هذا المجال بما يحقق اكتمال مشهد احركة الجارية بحسب متغيرات السوق العالمية .

## **4/. تعديل الهيكل العام للصادرات:**

لقد كانت النسبة المرعبة لهينة قطاع المحروقات ب 97 % من أبرز نقاط ضعف الهيكل ، بحيث تبقى نسبة 2.7 % الموزعة بين منتجات زراعية موسمية ومنجمية ليس لها القدرة على خلق التوازن الكلي للميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات ذلك أن تقلبات السوق وماتفرزه من اختلالات كانت واضحة في غياب بدائل السند . والحقيقة أن تعديل هيكل

الصادرات لم تكن الجزائر قادرة حتى اللحظة على تحقيق كل ما يكن أن يكون فعلا بسبب صعوبة القدرة على الدخول في منافسة أضف إلى أن حصة الجزائر من السوق الدولية النفطية العالمية محدد ب3.2% بما يجعل من هيكل الصادرات هيكل غير مرن كلية ومن الصعوبة تعديله وأحداث اضطرابات أي اختلالات داخلية وأخرى دولية .

#### 5/ تنويع مناطق التبادل التجاري :

يمن القول أن هذا العنصر من المؤشرات الهامة التي تبيّن استشراف الدولة على صعيد السياسة التجارية ، بحيث يكون من الذكاء الاستراتيجي هندسة التوقع باعتبار أن كتلة الدول تتحد في كتلات تبعا لهذه الشبكة ، من المعلوم أن هناك 10 دول غربية تسيطر على 75 من واردات الجزائر ، وتحل فرنسا المرتبة الأولى في قائمة الموردين بنسبة 29.9% من الجموع العام ثم تأتي ألمانيا بنسبة 11.6% وإيطاليا ب10% والولايات المتحدة ب8.6% ، وهو ما يتناقض تماما مع رغبة الدول في تنويع مصادر وارداتها اي التنويع الجغرافي للتبادل التجاري ، ولو قمنا بفحص شبكة الصادرات نجد أن نفس الدول تفتسم صادرات الجزائر ، لقد ظل هذا الوضع قائما إلى غاية 1999 بحيث ظهرت الصين وبعض ول شرق آسيا كمصدر جديد بمعايير جديدة ، فهل كان ذلك التوجه مطلع القرن الواحد والعشرين استشرافا لما يمكن أن يحدث في الخريطة العالمية في العشر سنوات القادمة ؟

6/ أزمة إدارة المديونية : لا يمكن حصر مديونية الجزائر باعتبارها مجرد تعبير خارجي عن العجز في ميزان المدفوعات إنما تترجم في الواقع وضعا اقتصاديا معيننا له أسبابه التاريخية ومميزاته الخاصة.فهنالك عدة أسباب ساهمت في إنشاء وتفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر من أهمها تقلبات قطاع المحروقات فكما سبق الذكر اعتمدت الجزائر اعتمادا مطلقا على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج المحروقات وتطلب ذلك إنفاق إستثمارات ضخمة في القطاع البترولي، غير أن تعرض هذا القطاع إلى تقلبات كبرى وتذبذب في الأسعار أثر بشكل مباشر على تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فخلال الصدمتين البتروليتين سنتي

1973 و1979 ارتفاع سعر النفط مما أدى إلى زيادة الدخل القومي المعبر عنه بفائض في ميزان المدفوعات، وكنتيجة لهذا اتبعت الجزائر سياسة الاقتراض معتمدة على تكهنات ارتفاع أسعار النفط للفترات اللاحقة لكن حدث العكس إذ أنخفض سعر البترول سنة 1986 مما أدى إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات وعدم القدرة على تسديد الديون وقد تسبب هذا الانخفاض في خسائر للجزائر قدرها 9 مليار دولار. لقد اعتمدت الجزائر منذ السبعينات على سياسة تموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي الذي تطلب استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للقروض الخارجية نظرا لاعتقاد راسمي السياسة الاقتصادية أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الإقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة.

غير أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة. وفي غياب سياسة سليمة للاقتراض يمكن القول أن هناك عدة معايير يمكن من خلالها الحكم بغياب سياسة سليمة للاقتراض في الجزائر ومن أهمها:

- عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية، حيث أن صادرات الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي ومنه يكفي انخفاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى حتى يتفاقم حجم الدين الخارجي،
- ارتفاع حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض وما تبعها من شروط قاسية خاصة من حيث ارتفاع أسعار الفائدة فيها،
- زيادة خدمات الدين الخارجي إذ وصلت إلى 307% سنة 1994 في حين لم تتجاوز 57.62% سنة 1987،
- عدم المصدقية في تسيير القروض حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية،
- عدم فعالية الجهاز الإنتاجي إذ أن معظم النتائج التي حققتها مختلف القطاعات الإنتاجية التي مولت بالقروض كانت ضعيفة ما عدا قطاع المحروقات.

## خلاصة:

نحن نعيش اليوم مرحل جديدة كلية ، أنها نهاية العولمة ، وبتقديرنا المتواضع سوف يقسم العالم إلى ثلاث مناطق كبرى للنفوذ ، وعليه فان الذكاء الاستراتيجي للدول سوف تكون التجارة الخارجية والسياسة التي اتخذت قبل عشر سنوات مفتاح التفوق فيه .

## **مراجع المحاضرة:**

د.عجة الجيلالي – التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص – دار الخلدونية ، الجزائر ط1. 2007  
حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، دار دحلب للنشر  
الجزائر 1999.